جسور التنمية
Jussor Development

SUSTAINABLE DEVELOPMENT REPORT 2023

Implementing the SDG Stimulus

Includes the SDG Index and Dashboards

قراءة في تقرير التنمية المستدامة 2023

تنفيذ محفـزات أهـــداف التنمية المستدامة
مؤشر التنمية المستدامة ولوحات المعلومات

قرأه ونقله للعربية بتصرف

د.عبدالوهاب بن سعيد الزهراني

SUSTAINABLE DEVELOPMENT SOLUTIONS NETWORK
A GLOBAL INITIATIVE FOR THE UNITED NATIONS

الفهـــــرس

2	الفهرس
3	تقديم
4	الملخص التنفيذي
6	القسم الأول: كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة
12	التباطؤ الشديد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
14	الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة
15	الأنواع الرئيسية للأصول الرأسمالية في مجال التنمية
16	التنمية المستدامة حتى 2030 و 2050
17	التنمية البشرية المستدامة
18	القسم الثاني: مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات
20	حالة أهداف التنمية المستدامة في منتصف خطة عام 2030
21	مؤشر أهداف التنمية المستدامة
22	مؤشر أهداف التنمية المستدامة: الدرجة والرتبة
24	The 2023 SDG Index: Score and Rank
26	مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات
28	القسم الثالث: جهود الحكومة والتزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة
30	دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والمسارات القطاعية :بطاقات الأداء الخاصة بتحولات أهداف التنمية المستدامة الستة
31	القسم الرابع: الدروس المستفادة
34	استخلاص دروس رئيسية أولويات لإرشاد سياسات وتمويل أهداف التنمية المستدامة
35	القسم الخامس : نتائج المملكة العربية السعودية 2023
39	الختام
40	الإصدارات السابقة

تقديم

عندما تفتح هذا التقرير، فإنك تنضم إلى محادثة حيوية حول مستقبلنا المشترك ومسؤوليتنا الجماعية نحو التنمية المستدامة، نحن ندعوك بأن تصبح جزءاً من حراك عالمي مستمر لتشكيل مستقبلنا من خلال أهداف التنمية المستدامة.

منذ أن حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الأهداف في عام 2015 على أمل تحقيقها بحلول عام 2030، تم إحراز قدر كبير من التقدم، ومع ذلك هناك الكثير مما ينبغي عمله، المنجز إلى الآن لا يتعدى 20 % من المطلوب تحقيقه وفقاً للأهداف، حان الوقت لتقييم مكاننا وأين كنا وما ينتظرنا في المستقبل.

نأمل ألا تكتسب فقط فهماً أعمق لأهداف التنمية المستدامة أثناء التنقل عبر هذا المشهد العالمي من خلال هذا التقرير، بل أن تساهم في هذه الرؤية العظيمة بطريقتك الفريدة، وذلك لأن أهداف التنمية المستدامة ليست مجرد جدول أعمال للأمم المتحدة ، إنها أجندة بشرية حول الحاضر والخيارات التي نتخذها اليوم وتأثيرها على الغد.

مرحباً بكم في "قراءة في تقرير التنمية المستدامة 2023"، دعونا ننطلق نحو عالم مستدام ومنصف وشامل ، حيث لا يتخلف أحد عن الركب، وذلك لأننا معاً نستطيع وسنقوم بتشكيل مستقبلنا.

الملخص التنفيذي

كانت أهداف التنمية المستدامة من عام 2015 إلى عام 2019 بعيدة عن المسار الصحيح لخطة عام 2030، وقد أحرز العالم بعض التقدم في أهداف التنمية المستدامة لكن كل هذا لم يكن بالفعل كافياً إلى حد كبير لتحقيق الأهداف منذ انتشار الوباء (كوفيد - 19) في عام 2020 والأزمات الأخرى المتزامنة، فقد توقف التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في معظم البلدان ذات الدخل المرتفع، وخففت عوامل الاستقرار التلقائية ونفقات الطوارئ وخطط التعافي من آثار هذه الأزمات المتعددة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وإحراز تقدم محدود فقط في الأهداف البيئية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 13 (العامل المناخي)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة على الأرض)

أدت الاضطرابات الناجمة عن هذه أزمات المناخ والتنوع البيولوجي إلى تفاقم قضايا الوضع المالي في البلدان منخفضة الدخل وفي البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، مما أدى إلى إعاقة التقدم في العديد من الأهداف والمؤشرات، وعلى الرغم من ذلك إلا أن أهداف التنمية المستدامة لا تزال قابلة للتحقيق، فلا يوجد هدف بعيد المنال أو خارج عن المسار الصحيح، لكن هذا سبب إضافي يدفعنا لمضاعفة جهودنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تمثل أهداف التنمية المستدامة في جوهرها أجندة الاستثمار لذلك من الضروري أن تتبنى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تدعم إصلاحاً شاملاً للهيكل المالي العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويجب على العالم تغيير أنماط الاستثمار الحالية وزيادة الحجم الإجمالي للاستثمارات من أجل معالجة النقص الكبير في التمويل الدولي لأهداف التنمية المستدامة الذي يواجه البلدان منخفضة الدخل ومتوسط الدخل، وزيادة تدفقات التمويل بما لا يقل عن 500 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025.

يسلط التقرير الضوء على ستة أولويات لإصلاح ما يعرف بالبنية المالية العالمية وتتمثل هذه الأولويات بالنقاط التالية:

زيادة التمويل بشكل كبير للحكومات والشركات الخاصة، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وذلك لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة في أهداف التنمية المستدامة.

مراجعة نظام التصنيف الائتماني ومقاييس القدرة على تحمل الديون لتسهيل التنمية المستدامة طويلة الأجل.

مراجعة هياكل السيولة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، لا سيما فيما يتعلق بالديون السيادية، وذلك لمنع الأزمات المصرفية والحفاظ على ميزان المدفوعات .

وضع معايير طموحة ومتفق عليها دولياً للتمويل المستدام، بحيث تكون إلزامية لجميع المؤسسات المالية العامة.

مواءمة تدفقات الاستثمار في الأعمال التجارية الخاصة مع أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين التخطيط والتنظيم على الصعيد الوطني وإعداد التقارير والرقابة.

إصلاح الأطر المؤسسية الحالية وتطوير آليات جديدة لتحسين جودة التعاون الدولي، ورصد التقدم بطريقة منفتحة وفي الوقت المناسب.

القسم الأول
كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة:
إطار شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)

القسم الأول:
كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أصدر أعضاء مجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN) بيان من أجل حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة وبرامجها العالمية، بالإضافة إلى عمل مؤسساتها الأعضاء البالغ عددها 1900، والتي تغطي جميع مناطق العالم.

الحقيقة هي أننا في منتصف خطة عام 2030 وما زالت أهداف التنمية المستدامة بعيدة عن المسار الصحيح على المستوى العالمي، ومن غير المتوقع حالياً تحقيق هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وهنا تكافح أفقر البلدان أكثر من غيرها وينحسر التعاون العالمي مع تصاعد التوترات الدولية، وحث الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قادة العالم على الاجتماع معاً في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 في سبتمبر لتقديم خطة إنقاذ للناس والكوكب ، وتقدم الشبكة التوصيات التالية لتسريع التقدم على مدى السنوات السبع المتبقية حتى عام 2030، وتضع أهداف أكثر طموحاً يتم تحقيقها بحلول عام 2050 في إطار أهداف التنمية المستدامة، وذلك بينما تستعد دول العالم للاجتماع في سبتمبر لمراجعة التقدم الذي أحرزه العالم حتى الآن نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منتصف خطة عام 2030، وتؤكد الشبكة على ستة مجالات للعمل الفوري:

أولاً: ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتبنى محفزات لأهداف التنمية المستدامة لسد فجوة التمويل الهائلة التي يواجهها العديد من الاقتصادات النامية وفقاً لما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة، تتكون خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة من خمسة مكونات رئيسية:

1. زيادة التمويل من بنوك التنمية المتعددة الأطراف وبنوك التنمية العامة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المرتبطة بالاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة.
2. التخفيف عن البلدان التي تواجه ضائقة الديون .
3. زيادة السيولة النقدية من قبل صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية الكبرى.
4. التمكين والتوسع التخصصي العالمي للأموال.
5. التوسع في العمل الخيري الخاص مع التركيز مساهمة الأفراد ذوي الدخل المرتفع.

ثانياً: يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموافقة على إصلاح عميق للهيكل المالي العالمي، وتحدد الشبكة ستة أولويات لهذا الإصلاح:

- زيادة التمويل بشكل كبير للحكومات الوطنية ودون الوطنية والشركات الخاصة في الاقتصادات الناشئة، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل، وذلك لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- إنشاء معايير طموحة ومتفق عليها دولياً للتمويل المستدام، وهي إلزامية لجميع المؤسسات المالية العامة في البلدان مرتفعة الدخل والبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل على حدٍ سواء.
- مراجعة نظام التصنيف الائتماني ومقاييس القدرة على تحمل الديون لتيسير التنمية المستدامة طويلة الأمد.
- مواءمة تدفقات الاستثمار التجاري الخاص في جميع البلدان مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحسين التخطيط والتنظيم والإبلاغ والرقابة على الصعيد المحلي.
- مراجعة هياكل السيولة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل، وخاصة فيما يتعلق بالديون السيادية لمنع الأزمات المصرفية وميزان المدفوعات التي تتحقق ذاتياً.
- إصلاح الأطر المؤسسية الحالية وتطوير آليات جديدة ومبتكرة لتحسين جودة وسرعة نشر التعاون الدولي، ورصد التقدم بطريقة مفتوحة وفي الوقت المناسب.

ثالثاً: يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتماد مسارات التنمية المستدامة طويلة الأجل التي توفر نهج تدريجي لتوجيه سياسات التنمية المستدامة ليس فقط حتى عام 2030 ولكن حتى عام 2050، مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي ومبدأ عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب لأننا نواجه مجموعة من التحديات يجب أن يكون حلها أولوية عالمية من اجل الاجيال القادمة.

توصي شبكة SDSN بأن تشتمل المسارات الوطنية على ستة تحولات رئيسية :

التعليم الجيد الشامل والاقتصاد القائم على الابتكار:
زيادة هائلة في الاستثمارات في التعليم الجيد وأنظمة الابتكار في العلوم والتكنولوجيا .

الوصول الشامل والتغطية الصحية:
توسيع التغطية الصحية لضمان حصول الجميع على الخدمات الوقائية والعلاجية.

أنظمة الطاقة الخالية من الكربون:
الانتقال بحلول عام 2050 من أنظمة الطاقة إلى انبعاثات صافية صفرية .

النظم الإيكولوجية المستدامة، والزراعة المستدامة، والقدرة على التكيف مع المناخ، الانتقال إلى الاستخدام المستدام للأراضي، والنظم الغذائية الصحية، والقدرة على التكيف مع المناخ الحالي.

المدن المستدامة:
البنية التحتية والخدمات الحضرية لضمان مدن منتجة وآمنة وشاملة وصحية لعالم سيكون حوالي 70 % منه في المناطق الحضرية في عام 2050.

الوصول والخدمات الرقمية الشاملة:
الإجـــــراءات التي تتخذها الحكومـــات على جميع المستويات لضمان الوصول الشامل إلى الخدمات الرقمية بما في ذلك المدفوعات عبر الإنترنت، والتمويل، والعلاج عن بعد، والتعليم عبر الإنترنت، وغيرها مع ضمان الخصوصية والأمان على الإنترنت.

رابعاً : يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم على فترات محددة أطرها الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في شكل مراجعات وطنية طوعية (VNRS)، وقدمت حتى الآن 188 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 تقارير الطوعية الوطنية خمس دول (هاييتي، ميانمار، جنوب السودان، الولايات المتحدة، واليمن) لم تفعل ذلك بعد، وعليها الاستعداد للقيام بذلك على وجه السرعة.

خامساً: يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعادة الالتزام بالتعاون السلمي في خدمة أهداف التنمية المستدامة وجميع الاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى.

سادساً: يجب أن تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتسريع تقدم أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030، وتحديد أهداف الأكثر طموحاً من أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2050، بما في ذلك إطار كونمينغ-مونتريال الأخير للتنوع البيولوجي.

تواجه أهداف التنمية المستدامة تحديات قوية على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، ولكن فشلت الحكومات في جميع القارات في دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والاستثمارات العامة، علاوة على ذلك فإن الاستقطاب المجتمعي والصراع الجيوسياسي المتزايد يعيق التعاون العالمي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و أصبح المجتمع المدني بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية أكثر تقييداً في خضم التوترات السياسية المتصاعدة، كما فشل الهيكل المالي الدولي في توجيه المدخرات العالمية إلى استثمارات أهداف التنمية المستدامة بالسرعة والحجم المطلوبين.

ركائز الحوكمة الرشيدة

نؤكد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتكز على خمس ركائز للحوكمة الرشيدة :

1. إعداد مسارات أهداف التنمية المستدامة طويلة الأجل لتوجيه السياسة العامة .
2. ضمان تمويل أهداف التنمية المستدامة بالنطاق والتوقيت اللازمين.
3. تعزيز التعاون العالمي والحد من الصراع والتوتر الجيوسياسي.
4. دعم الابتكار لتوسيع الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية.
5. تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة والأداء.

أهداف التنمية المستدامة ليست مجرد إطار للسياسة العامة، بل تعتبر واجب أخلاقي وهي تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسه وتتبني أهداف التنمية المستدامة أن "جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق ويجب أن يتعامل بعضهم مع بعض بروح الإخاء، وأنه من الضروري تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الأمم"، كما يشرح الإعلان العالمي بوضوح أهداف التنمية المستدامة، حيث العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة تتطلب التفعيل الكامل لحقوق جميع الناس وهذا يشمل تكافؤ الفرص للفتيات والنساء، واحترام حقوق الشعوب الأصلية وصوتها في جميع أنحاء العالم، ودور أكبر بكثير للشباب الذين سيواجهون عواقب أعمالنا.

التباطؤ الشديد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

لقد انحرفت أهداف التنمية المستدامة عن المسار الصحيح، حيث كان تقدم أهداف التنمية المستدامة بطيئاً للغاية بالفعل في السنوات الخمس حتى عام 2020، حيث ارتفع الإنجاز العالمي لأهداف التنمية المستدامة بشكل طفيف فقط وفقاً لمؤشر أهداف التنمية المستدامة السنوي من 64% في عام 2015 إلى 66 % في عام 2019 وهو أمر بطيء للغاية لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030، مع تقدم متفاوت للغاية داخل البلدان وفيما بينها، و مع بداية الوباء توقف التقدم، حيث انخفض مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي عن 67% من عام 2022.

واستناداً إلى التوقعات هناك خطر يتمثل في أن الفجوة في نتائج أهداف التنمية المستدامة بين البلدان منخفضة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل ستكون أوسع في عام 2030مما كانت عليه في عام 2015 وهذا يعني أننا معرضون لخطر خسارة عقد من التقدم نحو التقارب عالمياً، لا شك أن الأزمات الجيوسياسية المتعددة في العالم اليوم ستضع المزيد من العقبات على الطريق إلى عام 2030.

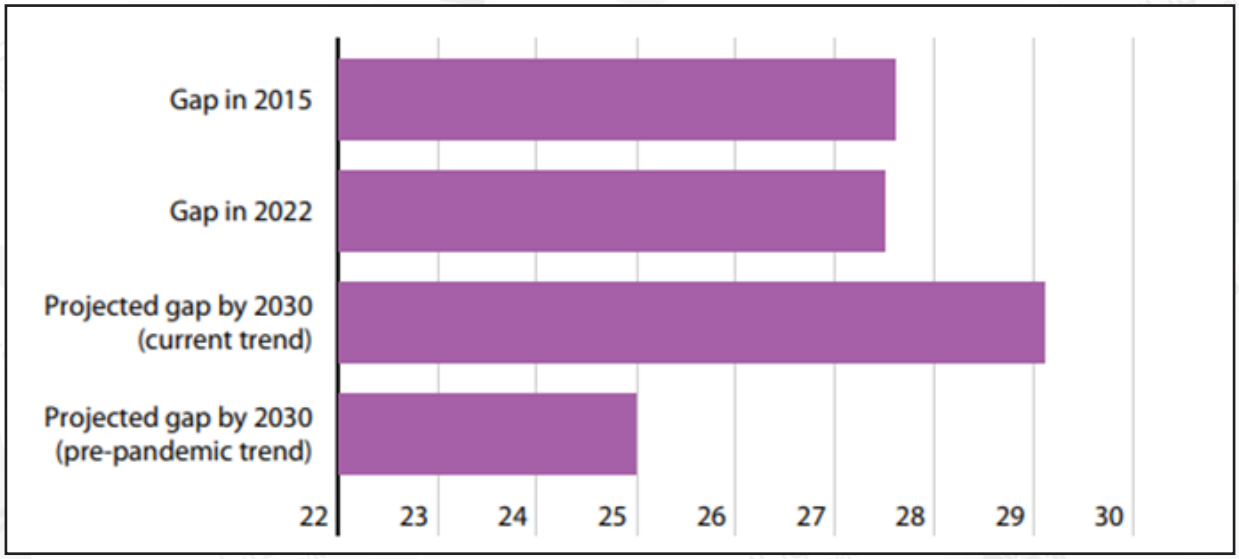

الفجوات الملحوظة والمتوقعة في درجة مؤشر أهداف التنمية المستدامة بين البلدان مرتفعة الدخل والبلدان منخفضة الدخل

- تستند الفجوة المتوقعة بحلول عام 2030 إلى استقراء معدل النمو السنوي على مؤشر أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة 2019-2021.
- تستند الفجوة المتوقعة في فترة ما قبل الجائحة إلى استقراء معدل النمو السنوي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة 2015-2019.

تحاول الولايات المتحدة وكثير من دول العالم التكيف مع الضغوط، وقد أدت الحرب الكارثية في أوكرانيا إلى زعزعة استقرار دول العالم وانقسامها ولذلك هناك دعوات في العديد من البلدان لزيادة الميزانيات العسكرية، حتى وإن كانت أهداف التنمية المستدامة تعاني من نقص التمويل في الداخل وعلى الصعيد الدولي مؤخراً تم الوصول إلى أرقام قياسية جديدة بشأن الإنفاق العسكري العالمي في عام 2022 بإجمالي 2.2 تريليون دولار أمريكي ، حتى مع تعرض الخدمات الاجتماعية الأساسية لضغوط شديدة في العديد من البلدان.

الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

لا تزال أهداف التنمية المستدامة قابلة للتحقيق على الرغم من هذه الأخبار المشؤومة، فلا يوجد هدف بعيد المنال، على الرغم أن العالم خارج عن المسار الصحيح لكن هذا سبب إضافي لمضاعفة الأهداف، بدلاً من الاستسلام لأوجه القصور التي صنعها الإنسان و يبقى مستقبلنا في أيدينا.

أهداف التنمية المستدامة في جوهرها هي أجندة الاستثمار بعبارات أساسية، يجب على العالم أن يخصص جزءاً من الناتج الحالي لبناء أصول رأسمالية مستدامة للمستقبل، ويجب أن ينشر هذه الأصول بشكل فعال.

الأصول الرأسمالية المستدامة هي موارد رأسمالية طويلة الأمد يمكن أن تمكن العالم من تلبية الأهداف المتفق عليها للرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، كما يجب على العالم تغيير أنماط الاستثمار الحالية وزيادة تدفق الاستثمار الكلي من أجل بناء المستقبل الذي نريده.

الأنواع الرئيسية للأصول الرأسمالية في مجال التنمية

01 **رأس المال البشري:** مهارات وصحة وإنتاجية المواطنون مدعومة بإتاحة التغطية الصحية الشاملة، والتعليم الجيد، والبيانات والمعرفة المشتركة، وتعزيز ثقافة السلام والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي.

02 **البنية التحتية:** إنتاج الطاقة وتوزيعها، النقل البري والبحري، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات المعلومات الرقمية، والمباني العامة (مثل المدارس والمستشفيات)، والمياه الآمنة والصرف الصحي.

03 **رأس المال الطبيعي:** قدرة وأداء النظم البيئية ليتم حمايتها من تغير المناخ الذي يسببه الإنسان، وحماية التنوع البيولوجي، وإدارة موارد المياه العذبة على نحو مستدام، والقضاء على الملوثات السامة.

04 **رأس مال الابتكار:** رصيد الملكية الفكرية والبيانات الناتجة عن البحث والتطوير العام والخاص، والأعمال الثقافية الإبداعية، والتقنيات الناشئة الخاضعة للإدارة والمدارة بشكل مسؤول.

05 **رأس المال التجاري:** **السلع والخدمات الاجتماعية الحقيقية القيمة المستمدة من استخدام الآلات والمباني وموارد المعلومات والأصول الرأسمالية الأخرى التي تدعم إنتاجية الأعمال.**

06 **رأس المال الاجتماعي:** الثقة الاجتماعية والقيم المؤيدة للمجتمع، والحكم الرشيد والعدالة، وحرية التعبير والصحافة، والقدرات العلمية الموثوقة، والتعاون الدولي.

07 **رأس المال الحضري:** المستوطنات البشرية المكانية، ولا سيما في المناطق الحضرية، التي تدفع وتدعم التفاعلات الإنتاجية والإبداعية عبر الأصول الرأسمالية السبعة الأخرى.

08 **رأس المال الثقافي:** تنوع الثقافات وأنظمة القيم واللغات وأنظمة المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وأشكال التعبير الفني .

التنمية المستدامة حتى 2030 و 2050

من مهام التنمية المستدامة ضمان الرفاهية المادية للإنسان، والإدماج الاجتماعي والعدالة، والاستدامة البيئية، والتعاون العالمي لضمان السلام.

التنمية المستدامة ليست مجرد أهداف حتى عام 2030 بل إنها تشكل المهام البارزة للأجيال القادمة المنصوص عليها في العديد من الوثائق.

تعتبر أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية باريس للمناخ، وإطار كونمينغ - مونتريال للتنوع البيولوجي، ومعاهدة أعالي البحار من الإنجازات البارزة للإنسانية، حيث اجتمعت جميع الدول لتبني مجموعة مشتركة من التحديات وكما وضحنا فإن التحدي الأكبر الذي نواجهه اليوم هو مطابقة هذه الطموحات المتصاعدة بوسائل تحقيقها، وأهمها الموارد المالية والشروط التنظيمية للاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

التنمية البشرية المستدامة

التنمية البشرية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد، فيجب رعاية التوازن بين المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب الجوانب السياسية والأخلاقية والثقافية، إن المشاركة المفتوحة للبيانات والمعرفة عبر هذه الأبعاد أمر ضروري لبناء الثقة والتعاون، كما يجب على القادة ذوي النوايا الحسنة أن يختاروا ويتصرفوا بشكل صائب لتعزيز المصلحة العامة لهذه الأسباب:

- أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وقمة المستقبل لعام 2024 تجدد التزامها بجرأة وقوة واستباقية بأهداف التنمية المستدامة، وتسريع التقدم حتى عام 2030، واعتماد أهداف وغايات أكثر طموحاً من أهداف التنمية المستدامة حتى منتصف القرن، وتتضمن الاتفاقيات الدولية الأخيرة بشأن المحيطات والتنوع البيولوجي.

- يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدءاً من اجتماع مجموعة العشرين في سبتمبر في الهند اعتماد محفزات أهداف التنمية المستدامة لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وتعزيز الحوكمة العالمية لفرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل جميع البلدان.

القسم الثاني
مؤشر أهداف التنمية المستدامة
ولوحـــات المعلـــومـــــــات

القسم الثاني: مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات

يتتبع مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات التقدم السنوي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة نحو أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك فإننا في منتصف خطة عام 2030 وما زالت أهداف التنمية المستدامة بعيدة عن المسار الصحيح على الرغم من تحسن العالم بمعدل نصف نقطة سنوياً على مؤشر أهداف التنمية المستدامة بين عامي 2015 و 2019

(والذي كان بطيئاً بالفعل)، فقد توقف التقدم منذ تفشي الوباء وبدء الأزمات المتداخلة الأخرى، وبينما كانت معظم البلدان مرتفعة الدخل قادرة على التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمات المتعددة من خلال المساعدات التلقائية، ونفقات الطوارئ، وخطط التعافي، كان هناك تقدم محدود في الأهداف البيئية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك الهدف 12 (الاستهلاك المسؤول و الإنتاج)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء) والهدف 15 (الحياة على الأرض) بما في ذلك في البلدان المسؤولة إلى حد كبير عن أزمات المناخ والتنوع البيولوجي ،كما أدت الاضطرابات الناجمة عن هذه الأزمات المتعددة إلى تفاقم قضايا الحيز المالي في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل مما أدى إلى انعكاس التقدم في العديد من الأهداف والمؤشرات ذات الصلة.

حالة أهداف التنمية المستدامة في منتصف خطة عام 2030

لا يسير أي من الأهداف على المسار الصحيح لتحقيقه عالمياً بحلول عام 2030، يشير متوسط الأداء العالمي منها إلى تراجع في الأداء بالأهداف المتعلقة بالمجاعات والنظم الغذائية المستدامة، والنتائج الصحية وهي على وجه الخصوص خارج المسار الصحيح، وكذلك الأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي البري والبحري، والتلوث الحضري، والإسكان، والمؤسسات القوية، والمجتمعات المسالمة، على الرغم من أن العالم قد أحرز في المتوسط بعض التقدم في تعزيز الوصول إلى البنية التحتية الرئيسية، والتي تمت تغطيتها بشكل خاص في إطار الهدف 6 (المياه النظيفة والصرف الصحي)، والهدف 7 (الطاقة المعقولة والنظيفة)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).

يختلف هذا على نطاق واسع عبر البلدان ويظل المتوسط العالمي بطيئاً للغاية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم بحلول عام 2030،تركز لوحة قياس التعليم على الوصول إلى التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي، وكذلك على المرحلة الإعدادية، تركز لوحة القيادة الخاصة بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) على انبعاثات النيتروجين القائمة على الإنتاج، وانبعاثات النيتروجين المستوردة، وتصدير النفايات البلاستيكية، ومع ذلك فإننا نفتقر إلى السلاسل الزمنية للعديد من المؤشرات الأخرى لهذا الهدف.

تسير حوالي 18 % فقط من أهداف التنمية المستدامة في المتوسط على المسار الصحيح لتحقيقها عالمياً بحلول عام 2030، وتتعلق هذه بشكل خاص بالنتائج الصحية الأساسية، مثل وفيات حديثي الولادة ومعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فضلاً عن الوصول إلى البنية التحتية الأساسية والخدمات مثل الأهداف المتعلقة باستخدام الهاتف المحمول واستخدام الإنترنت وحصة البالغين في حساب مصرفي، كما تشير النتائج الحديثة الأخرى على المستويين العالمي والإقليمي بالمثل إلى أن أقل من 20 % من أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح.

مؤشر أهداف التنمية المستدامة

مؤشر أهداف التنمية المستدامة هو تقييم للأداء العام لكل بلد في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل هدف، و تشير النتيجة إلى موقع الدولة بين أسوأ نتيجة ممكنة (درجة 0) والهدف (الدرجة 100).

تساعد لوحة المعلومات وأسهم الاتجاه في تحديد الأولويات لمزيد من الإجراءات والإشارة إلى ما إذا كانت البلدان تسير على المسار الصحيح أم لا، وذلك لتحقيق الأهداف والغايات بحلول عام 2030.

Figure 2.1
World SDG Dashboard at the midpoint of the 2030 Agenda

Source: Authors' analysis

مؤشر أهداف التنمية المستدامة: الدرجة والرتبة

الرتبة	البلد	الدرجة
1	فنلندا	86.8
2	السويد	86.0
3	الدنمارك	85.7
4	ألمانيا	83.4
5	النمسا	82.3
6	فرنسا	82.0
7	النرويج	82.0
8	التشيك	81.9
9	بولندا	81.8
10	إستونيا	81.7
11	المملكة المتحدة	81.7
12	كرواتيا	81.5
13	سلوفينيا	81.0
14	لاتفيا	80.7
15	سويسرا	80.5
16	إسبانيا	80.4
17	أيرلندا	80.1
18	البرتغال	80.0
19	بلجيكا	79.5
20	هولندا	79.4
21	اليابان	79.4
22	هنغاريا	79.4
23	جمهورية سلوفاكيا	79.1
24	إيطاليا	78.8
25	مولدوفا	78.6
26	كندا	78.5
27	نيوزيلندا	78.4
28	اليونان	78.4
29	أيسلندا	78.3
30	تشيلي	78.2
31	جمهورية كوريا.	78.1
32	أوروغواي	77.7
33	لوكسمبورغ	77.6
34	بيلاروسيا	77.5
35	رومانيا	77.5
36	صربيا	77.3
37	ليتوانيا	76.8
38	أوكرانيا *	76.5
39	الولايات المتحدة	75.9
40	أستراليا	75.9
41	مالطا	75.5
42	جورجيا	75.0
43	تايلاند	74.7
44	بلغاريا	74.6
45	جمهورية قيرغيزستان	74.4
46	كوبا	74.1
47	البوسنة والهرسك	74.0
48	إسرائيل	74.0
49	الاتحاد الروسي	73.8
50	البرازيل	73.7
51	الأرجنتين	73.7
52	كوستا ريكا	73.6
53	أذربيجان	73.5
54	ألبانيا	73.5
55	فيتنام	73.3
56	أرمينيا	73.3
57	فيجي	72.9
58	تونس	72.5
59	قبرص	72.5
60	مقدونيا الشمالية	72.5
61	بوتان	72.3
62	جمهورية الدومينيكان	72.1
63	الصين	72.0
64	سنغافورة	71.8
65	بيرو	71.7
66	كازاخستان	71.6
67	الجبل الأسود	71.4
68	جزر المالديف	71.3
69	أوزبكستان	71.1
70	المغرب	70.9
71	الجزائر	70.8
72	تركيا	70.8
73	السلفادور	70.7
74	الاكوادور	70.4
75	إندونيسيا	70.2
76	كولومبيا	70.1
77	الأردن	69.9
78	ماليزيا	69.8
79	الإمارات العربية المتحدة	69.7
80	المكسيك	69.7
81	جمهورية مصر العربية.	69.6
82	جامايكا	69.6
83	سيريلانكا	69.4
84	بربادوس	69.4
85	طاجيكستان	69.2
86	جمهورية إيران	69.1
87	بوليفيا	68.9
88	باراغواي	68.8

الرتبة	البلد	الدرجة
89	كابو فيردي	68.8
90	سلطنة عمان	68.6
91	تركمانستان	68.5
92	سورينام	68.2
93	موريشيوس	68.0
94	المملكة العربية السعودية	67.7
95	لبنان	67.5
96	غيانا	67.4
97	بنما	67.3
98	فيلبيني	67.1
99	نيبال	66.5
100	دولة قطر	66.2
101	بنغلاديش	65.9
102	بروناي دار السلام	65.7
103	كمبوديا	64.8
104	نيكاراغوا	64.8
105	العراق	64.8
106	منغوليا	64.7
107	بليز	64.6
108	الكويت	64.4
109	ناميبيا	64.3
110	جنوب أفريقيا	64.0
111	البحرين	63.7
112	الهند	63.4
113	الجابون	63.1
114	ترينداد وتوباغو	63.0
115	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	63.0
116	هندوراس	62.9
117	فنزويلا ، RB	62.9
118	بوتسوانا	62.7
119	ساو تومي وبرينسيبي	62.7
120	كوت ديفوار	62.3
121	السنغال	61.8
122	غانا	61.8
123	كينيا	60.9
124	جزر البهاما	60.9
125	ميانمار	60.4
126	رواندا	60.2
127	غواتيمالا	59.4

الرتبة	البلد	الدرجة
128	باكستان	59.0
129	غامبيا	58.3
130	الجمهورية العربية السورية	58.2
131	مالي	58.0
132	إيسواتيني	57.9
133	موريتانيا	57.2
134	تنزانيا	56.8
135	ملاوي	56.3
136	توجو	56.3
137	سيرا ليون	55.7
138	زيمبابوي	55.6
139	الكاميرون	55.1
140	بنين	55.1
141	أوغندا	55.0
142	غينيا	54.9
143	ليسوتو	54.9
144	أثيوبيا	54.5
145	زامبيا	54.3
146	نيجيريا	54.3
147	بوروندي	53.9
148	بابوا غينيا الجديدة	53.6
149	موزمبيق	52.7
150	جيبوتي	52.7
151	جمهورية الكونغو	52.6
152	هايتي	52.6
153	بوركينا فاسو	52.4
154	جزر القمر	51.7
155	أنغولا	50.8
156	مدغشقر	50.3
157	ليبيريا	49.9
158	أفغانستان	49.0
159	جمهورية الكونغو الديمقراطية مندوب.	48.6
160	السودان	48.6
161	النيجر	48.3
162	الصومال	48.0
163	جمهورية اليمن.	46.8
164	تشاد	45.3
165	جمهورية افريقيا الوسطى	40.4
166	جنوب السودان	38.7

The 2023 SDG Index: Score and Rank

Rank	Country	Score
1	Finland	86.8
2	Sweden	86.0
3	Denmark	85.7
4	Germany	83.4
5	Austria	82.3
6	France	82.0
7	Norway	82.0
8	Czechia	81.9
9	Poland	81.8
10	Estonia	81.7
11	United Kingdom	81.7
12	Croatia	81.5
13	Slovenia	81.0
14	Latvia	80.7
15	Switzerland	80.5
16	Spain	80.4
17	Ireland	80.1
18	Portugal	80.0
19	Belgium	79.5
20	Netherlands	79.4
21	Japan	79.4
22	Hungary	79.4
23	Slovak Republic	79.1
24	Italy	78.8
25	Moldova	78.6
26	Canada	78.5
27	New Zealand	78.4
28	Greece	78.4
29	Iceland	78.3
30	Chile	78.2
31	Korea, Rep.	78.1
32	Uruguay	77.7
33	Luxembourg	77.6
34	Belarus	77.5
35	Romania	77.5
36	Serbia	77.3
37	Lithuania	76.8
38	Ukraine*	76.5
39	United States	75.9
40	Australia	75.9
41	Malta	75.5
42	Georgia	75.0
43	Thailand	74.7
44	Bulgaria	74.6

Rank	Country	Score
45	Kyrgyz Republic	74.4
46	Cuba	74.1
47	Bosnia and Herzegovina	74.0
48	Israel	74.0
49	Russian Federation	73.8
50	Brazil	73.7
51	Argentina	73.7
52	Costa Rica	73.6
53	Azerbaijan	73.5
54	Albania	73.5
55	Vietnam	73.3
56	Armenia	73.3
57	Fiji	72.9
58	Tunisia	72.5
59	Cyprus	72.5
60	North Macedonia	72.5
61	Bhutan	72.3
62	Dominican Republic	72.1
63	China	72.0
64	Singapore	71.8
65	Peru	71.7
66	Kazakhstan	71.6
67	Montenegro	71.4
68	Maldives	71.3
69	Uzbekistan	71.1
70	Morocco	70.9
71	Algeria	70.8
72	Türkiye	70.8
73	El Salvador	70.7
74	Ecuador	70.4
75	Indonesia	70.2
76	Colombia	70.1
77	Jordan	69.9
78	Malaysia	69.8
79	United Arab Emirates	69.7
80	Mexico	69.7
81	Egypt, Arab Rep.	69.6
82	Jamaica	69.6
83	Sri Lanka	69.4
84	Barbados	69.4
85	Tajikistan	69.2
86	Iran, Islamic Rep.	69.1
87	Bolivia	68.9
88	Paraguay	68.8

Rank	Country	Score
89	Cabo Verde	68.8
90	Oman	68.6
91	Turkmenistan	68.5
92	Suriname	68.2
93	Mauritius	68.0
94	Saudi Arabia	67.7
95	Lebanon	67.5
96	Guyana	67.4
97	Panama	67.3
98	Philippines	67.1
99	Nepal	66.5
100	Qatar	66.2
101	Bangladesh	65.9
102	Brunei Darussalam	65.7
103	Cambodia	64.8
104	Nicaragua	64.8
105	Iraq	64.8
106	Mongolia	64.7
107	Belize	64.6
108	Kuwait	64.4
109	Namibia	64.3
110	South Africa	64.0
111	Bahrain	63.7
112	India	63.4
113	Gabon	63.1
114	Trinidad and Tobago	63.0
115	Lao PDR	63.0
116	Honduras	62.9
117	Venezuela, RB	62.9
118	Botswana	62.7
119	Sao Tome and Principe	62.7
120	Cote d'Ivoire	62.3
121	Senegal	61.8
122	Ghana	61.8
123	Kenya	60.9
124	Bahamas, The	60.9
125	Myanmar	60.4
126	Rwanda	60.2
127	Guatemala	59.4

Rank	Country	Score
128	Pakistan	59.0
129	Gambia, The	58.3
130	Syrian Arab Republic	58.2
131	Mali	58.0
132	Eswatini	57.9
133	Mauritania	57.2
134	Tanzania	56.8
135	Malawi	56.3
136	Togo	56.3
137	Sierra Leone	55.7
138	Zimbabwe	55.6
139	Cameroon	55.1
140	Benin	55.1
141	Uganda	55.0
142	Guinea	54.9
143	Lesotho	54.9
144	Ethiopia	54.5
145	Zambia	54.3
146	Nigeria	54.3
147	Burundi	53.9
148	Papua New Guinea	53.6
149	Mozambique	52.7
150	Djibouti	52.7
151	Congo, Rep.	52.6
152	Haiti	52.6
153	Burkina Faso	52.4
154	Comoros	51.7
155	Angola	50.8
156	Madagascar	50.3
157	Liberia	49.9
158	Afghanistan	49.0
159	Congo, Dem. Rep.	48.6
160	Sudan	48.6
161	Niger	48.3
162	Somalia	48.0
163	Yemen, Rep.	46.8
164	Chad	45.3
165	Central African Republic	40.4
166	South Sudan	38.7

مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات

تمثل أهداف التنمية المستدامة أجندة استثمارية لتطوير البنية التحتية المادية بما في ذلك الطاقة المتجددة، والكهرباء، والنقل العام، ورأس المال البشري (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، إن العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط يواجهون قيوداً كبيرة تتعلق بالفضاء المالي والتي تمثل حواجز كبيرة أمام الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، والتي تفاقمت من جائحة COVID-19 والأزمات الدولية الأخرى.

تسلط لوحات المعلومات الضوء على الفجوات المستمرة بين البلدان مرتفعة ومنخفضة ومتوسطة الدخل في الوصول إلى البنية التحتية المادية ورأس المال البشري.

يتضمن مؤشر أهداف التنمية المستدامة لهذا العام مؤشراً جديداً يتعلق بالوصول إلى الطرق الصالحة لجميع المواسم، بناءً على المعلومات الجغرافية المكانية.

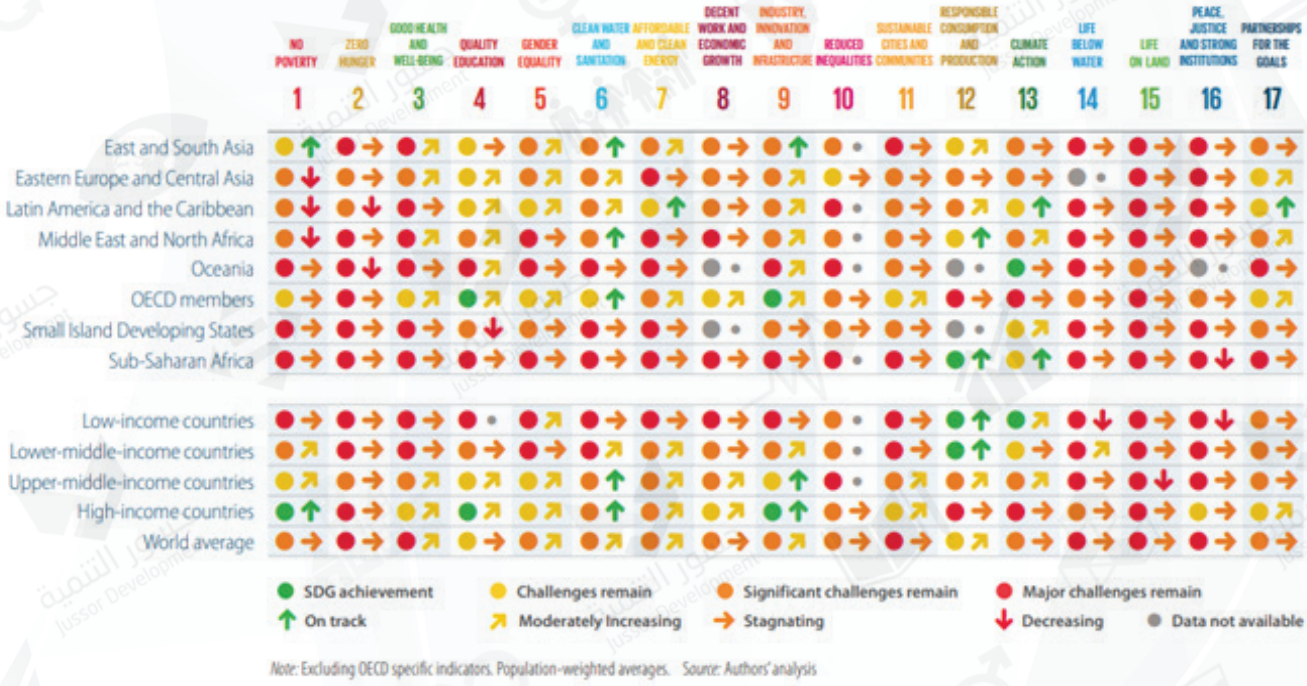

لوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 حسب المنطقة وفئة الدخل (المستويات والاتجاهات)

تقر خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بأهمية التداعيات الدولية بعدة طرق حاسمة، حيث يدعو الهدف 17 (الشراكات من أجل الأهداف) إلى "اتساق السياسات" من أجل التنمية المستدامة، ويؤكد الهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) على الحاجة إلى إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) يتطلب إيقاف عمالة الأطفال والرق.

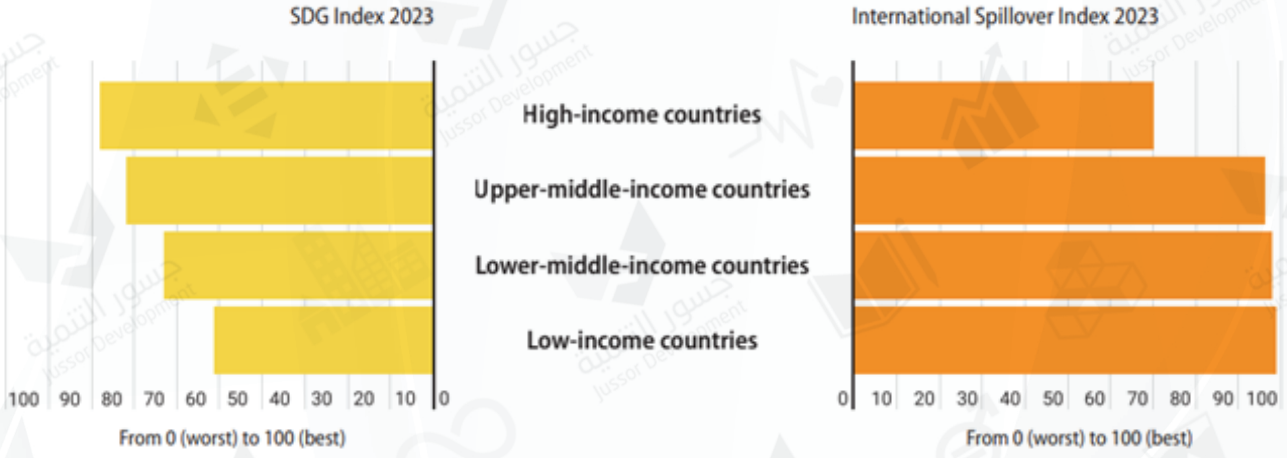

مؤشر SDG مقابل نتائج مؤشر International Spillover- حسب مستوى الدخل

القسم الثالث

جهود الحكومات والتزاماتها

تجاه أهداف التنمية المستدامة

القسم الثالث:
جهود الحكومة والتزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة

تتطلب أهداف التنمية المستدامة تغييراً موجهاً طويل الأجل وتعاوناً عالمياً وتعد خطط الاستثمار طويلة الأجل ضرورية للنجاح في تحقيق الأهداف، لم يكن هناك توقع في عام 2015 عندما تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 أن جميع الأهداف والغايات ستتحقق في منتصفها، ومع ذلك بحلول عام 2023 كان يتوقع أن تكون معظم البلدان قد نفذت سياسات طموحة وأطراً تنظيمية واستثمارية متوافقة مع تحقيق التحولات الرئيسية لأهداف التنمية، وأن تكون جميع البلدان قد وثقت مرة واحدة على الأقل تقدمها وخططها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في استعراض وطني طوعي (VNRs) يتم تقديمه في الأمم المتحدة.

يناقش هذا القسم التزام الحكومة وجهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قد تكون الدولة التي تواجه فجوة كبيرة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة قد أدخلت أطراً سياسية من المرجح أن تؤدي إلى اختراقات مستقبلية في أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي إن هذا التقييم لالتزام الحكومة والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو أكثر صدقاً مقارنة بإحصاءات النتائج.

تواصل الدول تحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن تصور الجهود الحكومية لأهداف التنمية المستدامة باستخدام إطار ثلاثي الركائز:

القيادة السياسية والتنسيق المؤسسي .

تكامل أهداف التنمية المستدامة في السياسات القطاعية والمسارات طويلة الأجل .

الالتزام بالتعددية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والمسارات القطاعية: بطاقات الأداء الخاصة بتحولات أهداف التنمية المستدامة الستة

تتطلب أهداف التنمية المستدامة تغييرات طويلة الأجل، مع وجود خطط استثمار طويلة الأجل ضرورية للنجاح في تحقيق الأهداف، أوصت شبكة حلول التنمية المستدامة SDSN بستة تحولات طويلة الأجل مترابطة:

01

التعليم الجيد الشامل والاقتصاد القائم على الابتكار

02

التغطية الصحية الشاملة

03

أنظمة الطاقة الخالية من الكربون

04

النظم البيئية المستدامة والزراعة المستدامة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

05

المدن المستدامة

06

التحول إلى الوصول والخدمات الرقمية الشاملة

القسم الرابع

الدروس المستفادة
عشر سنوات من العمل على بيانات وإحصاءات
أهداف التنمية المستدامة
من قبل شبكة حلول التنمية المستدامة SDSN وشركائها

القسم الرابع: الدروس المستفادة

- على الرغم من حقيقة أننا في منتصف الطريق حتى عام 2030، لكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز البيانات والمنهجيات التي يقوم عليها إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- مؤشر أهداف التنمية المستدامة: أداة لتوجيه عمل أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المساءلة.
- أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أن "المدن هي المكان الذي سيتم فيه الفوز بمعركة المناخ أو الخسارة فيها إلى حد كبير"، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس سياسات طموحة وتمويل وأطر مراقبة على جميع المستويات من خلال العمل عن كثب مع شبكتها العالمية من العلماء والممارسين، والمراكز الإقليمية والمحلية لأهداف التنمية المستدامة، وشركاء آخرين.
- أثار الوباء تعاونات جديدة داخل الحكومة لتزويد صانعي القرار بالأدلة لإدارة الأزمة، وعلاوة على ذلك أصبح هناك إمكانية للحصول على بيانات عالية الجودة وفي الوقت المناسب للحكومات المرنة والفعالة في جميع أنحاء الوباء، مما أجبر الحكومات على اعتماد عمليات جديدة للتغلب على العقبات العديدة التي قدمها فيروس كورونا.
- من المرجح أن يواصل صانعو السياسات عملهم الذين يستجيبون للأزمات المتتالية المستمرة، فالنهج التجريبي والتفاعلي لتطوير السياسات التي اعتمدوها أثناء الجائحة ساهم في إعطاء أهمية للبيانات ذات الجودة العالية والأكثر دقة.

Global editions

Regional editions

Subnational editions

استخلاص دروس رئيسية
(أولويات لإرشاد سياسات وتمويل أهداف التنمية المستدامة)

1. الأدوات القائمة على العلم مطلوبة لتوجيه عمل أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المساءلة، بما في ذلك المؤشرات، ونماذج التقييم المتكاملة، وتتبع السياسات، واللوحات العلمية والأدوات الجغرافية المكانية التي عند دمجها يمكن أن تعزز قدرة الحكومة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستهداف الاستثمارات.
2. هناك حاجة إلى استثمارات إضافية في بناء القدرات للإحصاءات.
3. على الرغم من أن مؤشرات الأداء الإحصائي للبنك الدولي تظهر علامات على التحسينات في الأنظمة الإحصائية منذ عام 2016، لا تزال البلدان الفقيرة والضعيفة (بما في ذلك الدول الصغيرة النامية) تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ رؤية خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة لعام 2017.
4. نحن بحاجة إلى الاستثمار في معرفة البيانات والعلوم لتقوية التفاعل بين العلوم والسياسات .
5. تساعد الإحصاءات غير التقليدية والمسارات العلمية على معالجة أوجه القصور في الإحصاءات الرسمية، ويمكن الاستفادة منها بشكل أكبر لإبلاغ قرارات الاستثمار.
6. تساعد التكنولوجيا على معالجة الثغرات في البيانات، بما في ذلك دعم مبدأ "عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" ، و يمكن الاستفادة منها بشكل أكبر من خلال الشراكات العالمية.

القسم الخامس

نتائج

المملكة العربية السعودية

القسم الخامس: نتائج المملكة العربية السعودية 2023

الترتيب		
2023	2022	2021
94/166	96/163	98/165

الدرجة		
2023	2022	2021
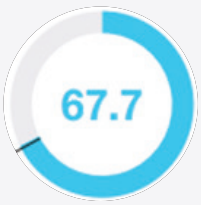		

متوسط الأداء حسب أهداف التنمية المستدامة		
2023	2022	2021
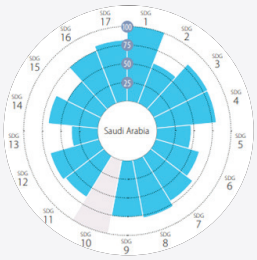	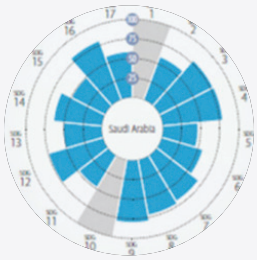	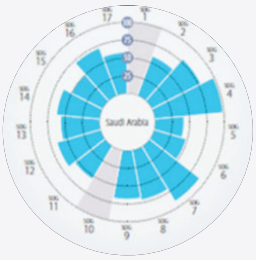

نتائج المملكة العربية السعودية 2023

مؤشر الأداء الإحصائي 2023
من (0) الأسوأ إلى (100) الأفضل

مؤشر Spillover الدولي

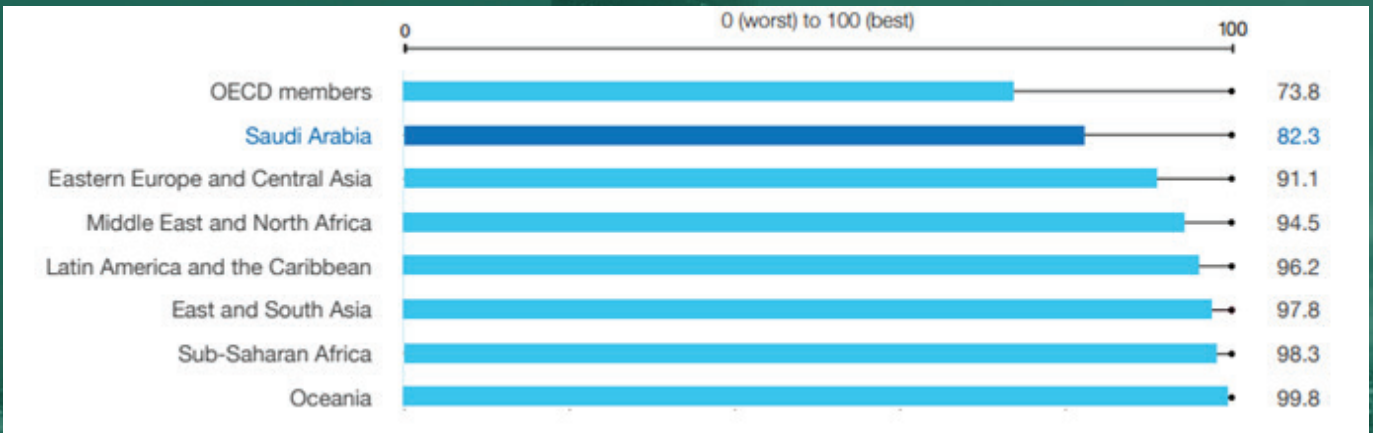

نتائج المملكة العربية السعودية 2023

لوحة المعلومات واتجاهات أهداف التنمية المستدامة

2021

2022

2023

الختـــــــــام

مـن الواضـح أن رحلتنـا الجماعيـة نحـو التنميـة المسـتدامة هـي رحلـة معقـدة وصعبـة، ومـع ذلـك وفـي خضـم هـذه التحديـات فـإن التقـدم المحـرز والـدروس المسـتفادة والاسـتراتيجيات المبتكـرة التـي ظهـرت هـي شـهادة علـى صمـود والتـزام الإنسـانية. علـى مـدار هـذا التقريـر لاحظنـا الخطـوات الكبيـرة التـي تـم تحقيقهـا نحـو هـذه الأهداف، ممـا يـدل علـى أن الجهـود المتضافـرة والتعاونيـة يمكـن أن تـؤدي إلـى تقـدم كبيـر، رأينا كيـف عملـت أهـداف التنميـة المسـتدامة كمخطط لمسـتقبل أكثـر اسـتدامة وإنصافاً.
يجـب أن نعتـرف أيضـاً بالحقيقـة الواقعيـة المتمثلـة فـي أنـه علـى الرغـم مـن هـذه التطـورات، مـا زلنـا بعيديـن عـن وجهتنـا النهائيـة، ولا تـزال هنـاك العديـد مـن التحديـات، حيـث لا تـزال القضايـا العالميـة مثـل الفقـر والجـوع والأزمـات الصحيـة والتفاوتـات التعليميـة والتفاوتـات بيـن الجنسـين والتدهـور البيئـي موجـودة، عـلاوة علـى ذلـك فـإن آثـار الأحـداث العالميـة الأخيـرة، بمـا فـي ذلـك الآثـار المسـتمرة لوبـاء كوفيـد - 19 وزيـادة آثـار تغيـر المنـاخ، قـد أضافـت طبقـات مـن التعقيـد إلـى المسـار نحـو تحقيـق الأهـداف.
يجـب أن نواجـه هـذه التحديـات باسـتخدام أهـداف التنميـة المسـتدامة كضـوء إرشـادي لنـا، ممـا يخلـق رؤيـة شـاملة وطموحـة للعالـم نرغـب فـي نقلهـا إلـى الأجيـال القادمـة، ويجـب ان نتذكـر بأنـه لا يمكننـا بنـاء عالـم شـامل ومسـتدام إلا مـن خـلال التعـاون والشـراكات بيـن البلـدان.

تقـدم لنـا أهـداف التنميـة المسـتدامة أكثـر مـن مجـرد خارطـة طريـق، إنهـا تزودوننـا برؤيـة للعالـم كمـا يمكـن أن يكـون - عالـم لا يُتـرك فيـه أحـد - دعونـا نغتنـم هـذه الفرصة لإعـادة تحديـد مسـتقبلنا ولرسـم بصمتنـا، ولأن نكـون التغييـر الـذي نرغـب فـي رؤيتـه.
فـي الختـام ، دعونـا نتذكـر أن النتائـج التـي وردت فـي هـذا التقريـر ليسـت النهايـة بـل هـي نقطـة علـى طـول رحلتنـا، فقصـة أهـداف التنميـة المسـتدامة هـي قصـة حيـة ومتطـورة، ونحـن مؤلفوهـا المشـاركون بينمـا نواصـل سـعينا لتحقيـق التقـدم لعالـم مسـتدام ومنصـف وشـامل.

التقارير السابقة

لتحميل النسخة كاملة

تم بحمد الله

SUSTAINABLE DEVELOPMENT
SOLUTIONS NETWORK
A GLOBAL INITIATIVE FOR THE UNITED NATIONS

جسور التنمية
Jussor Development

الإخراج والتصميم
من عمل فريق جسور التنمية